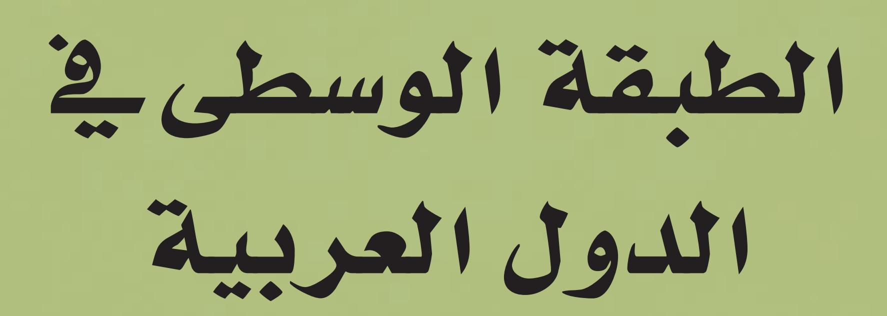


المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة



الطبقة الوسطى في الدول العربية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة وثلاثة - مايو/ أيار 2011 - السنة العاشرة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار لأمتنا العربية،،،

المدير العام

المحتويات

الطبقة الوسطى في الدول العربية

إعداد : د. علي عبدالقادر علي

أولاً : مقدمة

يهدف هذا العدد إلى تقدير الحجم النسبي للطبقة الوسطى في عينة من الدول العربية التي تتوفر لها المعلومات المطلوبة ، وإلى التعرف على مستوى المعيشة التي تتمتع بها هذه الطبقة مقارنةً بمستوى معيشة المجتمع لكل دولة.

يمكن تبرير الاهتمام بالطبقة الوسطى في مختلف الدول النامية من عدة جوانب تشتمل على ما يلي:

- التعريف العريض للتنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس ليعيشوا الحياة التي يرغبون بها. في إطار هذا التعريف تم استنباط خمس حريات وسائلية، تعضد بعضها البعض، وتشتمل على الحريات السياسية التي تعنى بالاستحقاقات المتوفرة في النظم الديموقراطية (انظر سن (1999)).
- الأصول الاقتصادية لنظم الحُكم والتي تُنمذج اختيار السياسات المثلى في المجتمع على أنها تتحدّد عن طريق الاقتراع الحرّ بواسطة أفراد المجتمع، حيث يتم تطبيق تلك السياسات التي تحوز على غالبية الأصوات. وبالطبع فإنه يمكن تقسيم مثل هذه المجتمعات النموذجية إلى طبقات إقتصادية حسب مستوياتها المعيشية (انظر أسيمو قلو و روبنسن (2006)).
- الشواهد التاريخية التي استند عليها تعريف المجتمع التنموي على أنه يتميز بالنزاهة كقيمة اجتماعية، ويُتيح الحراك الجغرافي "وينزع نحو درجة من توزيع الدخل والثروة ينتج عنها طبقة وسطى كبيرة نسبياً وذات ثراء معقول" (لانويز (1988:22)).
- الاهتمام الجاري في وسائل الإعلام العربية حول حالة ومصير الطبقة الوسطى في الدول العربية كما عبّر عن ذلك ، على سبيل المثال، خيري منصور، كاتب العمود في جريدة الخليج (17 سبتمبر 2009) تحت عنوان "ما تبقى من الطبقة الوسطى" حيث لاحظ أنه و "منذ فترة ونحن نقرأ نعي الطبقة

الوسطى في المجتمعات العربية" وتساءل "أين ذهبت هذه الطبقة؟".

يشتمل بقية هذا العدد على خمسة أقسام ، حيث يتناول القسم الثاني الخطوات المنهجية الخمس لدراسة الطبقة الوسطى من حيث تحديد حجمها ومستوى معيشتها وحساب مؤشر ثرائها، بالإضافة إلى تحديد مستوى معيشة الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية. وفي القسم الثالث يتم استعراض المعلومات المطلوبة لتقدير حجم، ومستوى معيشة الطبقة الوسطى في الدول العربية، من خلال الاستدلال بالمعلومات التي توفرت لعينة من خمس دول عربية هي الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب، واليمن، وذلك للحصول على النتائج والتقديرات المتعلقة بحجم الطبقة الوسطى في الدول العربية في القسم الرابع، ومستوى معيشة هذه الطبقة في القسم الخامس، وينتهي بملاحظات ختامية في القسم السادس._

ثانياً: الخطوات المنهجية

تشتمل أهم خمس خطوات منهجية لدراسة الطبقة الوسطى على تلك المتعلقة بتحديد حجم الطبقة الوسطى، وتحديد مستوى معيشة الطبقة الفقيرة، وتحديد مستوى معيشة الطبقة الغنية (أو العُليا)، وتحديد مستوى معيشة الطبقة الوسطى، وحساب مؤشر لثراء الطبقة الوسطى.

الخطوة الأولى: حجم الطبقة الوسطى: بافتراض أن الهيكل الاجتماعي للمجتمع يتكون من ثلاث طبقات هي الطبقة الفقيرة، والطبقة المتوسطة، والطبقة الغنية، فإنه يمكن تحديد الحجم السكاني للطبقة الوسطى (نسبياً أو بطريقة مطلقة) متى ما تمّ الاتفاق على:

- خط للفقر بالمفهوم التقليدي (بمعنى مستوى المعيشة الذي يُعدّ كل من لا يتمتع به فقيراً). استناداً على خط الفقر التقليدي يمكن حساب مؤشر عدد الرؤوس التقليدي الذي يقيس مدى انتشار الفقر في المجتمع.
- مستوى أعلى معيشة للطبقة الوسطى، بمعنى مستوى المعيشة الذي يُعدّ كل من يتمتع بأعلى منه من الأغنياء، ويُعدّ كل من لا يحصل عليه من غير الأغنياء. ويُشار إلى هذا الحدّ الفاصل بخط الفقر الأقصى على أساس مستويات المعيشة هذه. على أساس هذا الخط الأقصى، يمكن حساب مؤشر عدد الرؤوس (بمعنى نسبة السكان التي تقع تحت خط الفقر الأقصى).

المعادلة رقم (1): الحجم النسبي للطبقة الوسطى =

(مؤشر عدد الرؤوس عند خط الفقر الأقصى) ناقص (مؤشر عدد الرؤوس عند خط الفقر التقليدي)

ودون الدخول في تفاصيل فنية، يلاحظ أنه يمكن حساب خط الفقر التقليدي لمختلف الدول بعد الأخذ بعين الاعتبار تفاوت مراحلها التنموية كما يُعبر عنها الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد. وتعني هذه الملاحظة أنه يتوقع أن يختلف خط الفقر في ما بين الدول.

كذلك الحال ، فإنه يلاحظ أنه لا يزال هناك جدل واسع حول تحديد خط الفقر الأقصى الذي يُستخدم لتحديد حجم الطبقة الوسطى. ولأغراض التطبيق، فإنه ليس هناك ما يمنع من تبني المقترح القائل بأنه يمكن اعتبار كل من هو ليس فقيراً بمستويات معيشة الولايات المتحدة الأمريكية من طبقة الأغنياء في الدول النامية. ويترتب على هذا المقترح أن خط الفقر الأقصى يُساوي 13 دولار بالمكافئ الشرائي للدولار بتقييم عام 2005 . وبالطبع ليس هنالك ما يمنع من تعديل مثل هذا الخط الأقصى متى ما توفرت إعتبارات أكثر متانة لكل دولة على حدة. (انظر بيردسال (2010)، ورافاليون (2009))

الخطوة الثانية: مستوى معيشة الطبقة الفقيرة: كما هو معروف من أدبيات تحليل الفقر، يمكن حساب مؤشر فجوة الفقر (بمعنى البُعد النسبي لمستوى معيشة الفقراء من خط الفقر) وذلك حسب المعادلة التعريفية :

المعادلة رقم (2): مؤشر فجوة الفقر = (مؤشر عدد الرؤوس) × (1 - $\frac{\text{متوسط إنفاق الفقراء}}{\text{خط الفقراء}}$)

من هذه المعادلة التعريفية يُمكن حساب متوسط إنفاق الفقراء بطريقة مباشرة على النحو التالي :

المعادلة رقم (3): متوسط إنفاق الفقراء = (خط الفقر) × (1- $\frac{\text{مؤشر فجوة الفقر}}{\text{مؤشر تعداد الرؤوس}}$)

الخطوة الثالثة : مستوى معيشة الطبقة الغنية (الطبقة العُليا): يُمكن الحصول على متوسط إنفاق الطبقة الغنية بملاحظة أنه عند استخدام خط الفقر الأقصى يمكن الحصول على مؤشر عدد الرؤوس عند هذا الخط ، مما يعني أنه يمكن الحصول على نسبة الطبقة الغنية . وباستخدام متطابقة متوسط الإنفاق في المجتمع ، يُمكن الحصول على متوسط إنفاق الطبقة الغنية على النحو التالي :

المعادلة رقم (4): (متوسط الإنفاق في المجتمع) =

(مؤشر عدد الرؤوس عند الخط الأقصى) × [متوسط دخل الفقراء عند الخط الأقصى]

+

(واحد ناقص مؤشر عدد الرؤوس عند الخط الأقصى) × (متوسط إنفاق الطبقة الغنية)

يُلاحظ أن كل العوامل بين الأقواس المحدبة بما فيها متوسط الإنفاق في المجتمع معروفة، مما يعني أنه يمكن حساب العامل بين الأقواس المربعة (أي، متوسط إنفاق الطبقة العُليا)، كما يُلاحظ أن "واحد ناقص مؤشر عدد الرؤوس عند الخط الأقصى" هو الحجم النسبي للطبقة الغنية.

الخطوة الرابعة : مستوى معيشة الطبقة الوسطى : يمكن الحصول على متوسط إنفاق الطبقة الوسطى باستخدام النتائج التي تمَ التوصل إليها في الخطوات الثلاث أعلاه وذلك باستخدام متطابقة متوسط الإنفاق في المجتمع على النحو التالي:

المعادلة رقم (5): (متوسط الإنفاق في المجتمع) =

(أ) (مؤشر عدد الرؤوس عند خط الفقر التقليدي) × (متوسط إنفاق الفقراء)

+ (ب) (الحجم النسبي للطبقة الوسطى) × [متوسط إنفاق الطبقة الوسطى]

+ (ت) (الحجم النسبي للطبقة الغنية) (متوسط إنفاق الطبقة الغنية)

مع ملاحظة أن كل العوامل بين الأقواس المحدّبة معروفة ، مما يعني أنه يمكن حساب العامل بين الأقواس المربعة (أي، متوسط إنفاق الطبقة الوسطى).

الخطوة الخامسة: مؤشر ثراء الطبقة الوسطى: إستناداً على الخطوات أعلاه، يمكن حساب مؤشر لثراء الطبقة الوسطى بحساب متوسط إنفاق هذه الطبقة كنسبة من متوسط الإنفاق في المجتمع، بحيث يمكن القول بأن الطبقة الوسطى تتمتع بثراء نسبي كلما كانت هذه النسبة تفوق الواحد.

ثالثاً: المعلومات المطلوبة

باستعراض المعلومات المطلوبة لتقدير حجم، ومستوى معيشة الطبقة الوسطى في الدول، فإنه سيتم الاستدلال بالمعلومات التي توفرت لعينة من خمس دول عربية هي الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب، واليمن. وتشتمل المعلومات المطلوبة للتحليل على معلومات حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي للفرد (أو الدخل)، باعتبار أن الإنفاق الاستهلاكي يعكس مستوى المعيشة في الدول النامية بطريقة أفضل من الدخل، ومعلومات حول خط الفقر التقليدي وخط الفقر الأقصى، ومعلومات حول الأنصبة السكانية للدول المشمولة في العينة. وفي ما يلي ملاحظات أساسية حول هذه المعلومات :

1. معلومات حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي: عادةً ما تتوفر هذه المعلومات من مسوحات "دخل وإنفاق الأُسر" التي تُنفذّها الدول بين حين وآخر. ويمكن أن تتوفر هذه المعلومات في شكلها التفصيلي لكل أُسرة تمّ اختيارها في عينة المسح، أو في شكلها

التجميعي على أساس توزيع الأُسر على فئات للإنفاق، أو في شكل قراءة لمنحنى لورنز.

باستخدام منهجية تحليل الفقر المادي المتعارف عليها يمكن حساب حجم ومتوسط إنفاق الطبقة الوسطى متى ما تمّ الاتفاق على حدّ أقصى لمستوى معيشة هذه الطبقة.

هذا وتوفر قاعدة بيانات بوفكال في موقع البنك الدولي على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) معلومات حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي للفرد، لعدد كبير من الدول التي تستوفي معلوماتها صفة النوعية الراقية، وذلك في شكل قراءة لمنحنى لورنز، توضح نصيب العشيرات السكانية مرتبة من الأفقر إلى الأغنى في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي. بالإضافة إلى ذلك توفر قاعدة البيانات معلومات حول الإنفاق الشهري للفرد بالمعادل الشرائي للدولار بتقييم عام 2005.

في الجدولين رقمي (1) و (2) نورد المعلومات التي توفرت لعينة الدول العربية في شكل قراءة لمنحنى لورنز بالعشيرات السكانية حيث تمّ ترجمة أنصبة العشيرات من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي إلى متوسط إنفاق الفرد في الشهر لكل عُشير بعد تقريب الكسور العشرية للدولار بالمكافئ الشرائي لعام 2005 .

جدول رقم (1) : متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد حسب العشيرات في عينة من الدول العربية لعقد تسعينات القرن الماضي (دولار بالمكافئ الشرائي لعام 2005)

العشيرات السكانية	الأردن (1997)	تونس (1995)	مصر (2000)	المغرب (1999)	اليمن (1998)
العشير الأفقر	47	34	43	34	27
العشير الثاني	66	52	57	49	40
العشير الثالث	80	68	66	62	50
العشير الرابع	94	85	74	75	59
العشير الخامس	109	104	83	90	70
العشير السادس	127	125	94	107	81
العشير السابع	148	152	107	128	94
العشير الثامن	176	187	124	155	111
العشير التاسع	223	243	154	200	137
العشير الأغنى	449	490	317	400	232
متوسط الإنفاق الشهري للفرد (دولار)	152	154	112	130	90

المصدر: قاعدة بيانات بوفكال http://iresearch.worldbank.org .

2. معلومات حول خطوط الفقر : عادةً ما تقوم الدول بحساب خطوط فقر وطنية حسب المنهجيات المتوفرة في الأدبيات المتخصصة. وقد تمّ الاتفاق على أن طريقة "تكلفة الاحتياجات الأساسية" تُمثل أكثر الطرق ملاءمةً لتقدير خطوط الفقر

جدول رقم (2) : متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد حسب العشيرات في عينة من الدول العربية للعقد الأول من القرن الحالي (دولار بالمكافئ الشرائي 2005)

العشيرات السكانية	الأردن (2006)	تونس (2000)	مصر (2005)	المغرب (2007)	اليمن (2005)
العشير الأفقر	63	43	44	43	24
العشير الثاني	88	65	58	62	36
العشير الثالث	107	83	67	77	44
العشير الرابع	127	102	76	92	51
العشير الخامس	147	124	85	108	60
العشير السادس	172	148	96	126	69
العشير السابع	201	178	109	150	80
العشير الثامن	242	218	127	182	96
العشير التاسع	308	283	156	236	122
العشير الأغنى	644	576	312	535	259
متوسط الإنفاق الشهري للفرد (دولار)	210	182	113	161	84

المصدر : كما في الجدول رقم (1).

الوطنية، وذلك لإمكانية إسنادها إلى النظرية الاقتصادية. وبالطبع عندما تقوم الدول بتقدير خط الفقر كل حسب ظروفها الاجتماعية والثقافية وكل حسب مرحلتها التنموية، فإنه لا يتوقع أن يكون هناك خط فقر موحد لكل الدول، خلافاً لما درجت عليه أدبيات البنك الدولي، والتي تقوم بتقدير خط فقر دولي يُستخدم لأغراض المقارنات الدولية. وكما هو معروف، فقد استخدمت الأمم المتحدة في صياغتها للهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية خط فقر دولي يُساوي دولار للفرد في اليوم بالمكافئ الشرائي للدولار لعام 1985.

وفي أحدث الدراسات الصادرة عن البنك الدولي، تمّ تقدير علاقة بين خطوط الفقر الوطنية ومتوسط الإنفاق لعينة من 74 دولة توفّرت لها المعلومات (التي تم تحويلها للمعادل الشرائي للدولار لعام 2005). باستخدام هذه النتائج تمّ حساب خط الفقر التقليدي لعينة الدول العربية حسب ما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (3) : خطوط الفقر التقليدية : دولار في الشهر للفرد

البيان	الأردن	تونس	مصر	المغرب	اليمن
تسعينات القرن الماضي	69	69	56	61	48
أحدث السنوات	88	78	56	72	46

المصدر: علي عبد القادر علي (2010: 13 و جدول رقم 3 ص 19).

بالإضافة إلى خطوط الفقر التقليدية، فقد تم استخدام خط فقر أقصى يُساوي 390 دولار للفرد في الشهر بالمكافئ الشرائي لعام 2005، وهو خط الفقر الأقصى الذي يُعرف الحد الأقصى للذين ينتمون للطبقة الوسطى في الدول النامية، وهو حدّ معيشي يستند على المقارنة مع فقراء الولايات المتحدة الأمريكية.

3. معلومات حول الوزن السكاني للدول: لأغراض تجميع نتائج دول العينة، فإنه يمكن استخدام نصيب كل دولة في إجمالي عدد سكان العينة . وعادةً ما تتوفر هذه المعلومات من المصادر الوطنية أو قواعد المعلومات الدولية. وقد تم حساب هذه الأنصبة السكانية للعامين 1995 و 2005 إستناداً على المعلومات المتوفرة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

رابعاً: تقديرات حجم الطبقة الوسطى

باستخدام الطرق الموضحة في القسم الثاني والمعلومات حول عينة الدول العربية في القسم الثالث، فقد تمّ الحصول على تقديرات لحجم الطبقة الوسطى في الدول العربية للفترتين الزمنيتين تحت الدراسة : فترة منتصف تسعينات القرن الماضي وفترة العقد الأول من القرن الحالي، كل على وجه التقريب. ويُلاحظ أنه قد تمّ التوصل إلى هذه النتائج باستخدام برنامج بوفكال (والذي يعني برنامج حسابات الفقر) وهو برنامج للتفاعل الآني يتوفر في موقع البنك الدولي من الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت). يورد الجدول رقم (4) النتائج للفترة الزمنية الأولى.

جدول رقم (4) : حجم الطبقة الوسطى في الدول العربية لعقد تسعينات القرن الماضي (نسب مئوية)

البيان	الأردن (1997)	تونس (1995)	مصر (2000)	المغرب (1999)	اليمن (1998)
نسبة السكان تحت خط الفقر التقليدي	17.08	25.46	14.05	24.56	23.03
نسبة السكان تحت خط الفقر الأقصى	96.14	94.34	98.66	96.61	99.39
الحجم النسبي للطبقة الوسطى	79.06	68.88	84.61	72.05	76.36
الوزن السكاني لعام 1995	3.9	8.1	50.4	23.7	13.9

توضح النتائج أعلاه أن الطبقة الوسطى في كل دول العينة قد شكّلت أكثر من نصف السكان، بمعنى أنها قد شكّلت أغلبية السكان. وبالطبع تفاوت حجم الطبقة الوسطى ما بين دول العينة، حيث سجّل أدنى حجم للطبقة الوسطى لتونس في عام 1995 وبلغ حوالي 69% من السكان، بينما سجل أعلى حجم لها في مصر في عام 2000 وبلغ حوالي 85% من السكان. وباستخدام الوزن السكاني لدول العينة لعام 1995 ، يمكن التأكد من أن حجم الطبقة الوسطى في الدول العربية قد بلغ حوالي 79% من سكان الإقليم، وذلك لعقد تسعينات القرن الماضي.

كما يورد الجدول رقم (5) النتائج للفترة الزمنية الثانية.

جدول رقم (5) : حجم الطبقة الوسطى في الدول العربية للعقد الأول من القرن الحالي

(نسب مئوية)

البيان	الأردن (2006)	تونس (2000)	مصر (2005)	المغرب (2007)	اليمن (2005)
نسبة السكان تحت خط الفقر التقليدي	14.81	22.14	13.44	21.59	28.05
نسبة السكان تحت خط الفقر الأقصى	91.34	92.34	98.66	95.13	99.09
الحجم النسبي للطبقة الوسطى (%)	76.53	70.20	85.22	73.54	71.04
الوزن السكاني لعام 2005 (%)	4.0	7.2	50.5	27.5	15.8

توضح نتائج الجدول أعلاه أن الطبقة الوسطى في كل دول العينة قد ظلت تُشكل أكثر من نصف السكان في منتصف العقد الأول من القرن الحالي ، بمعنى أنها قد شكّلت أغلبية السكان، كما كان عليه الحال في منتصف تسعينات القرن الماضي. وكما هو متوقع، فقد تفاوت حجم الطبقة الوسطى في ما بين دول العينة، حيث سجل أدنى حجم للطبقة الوسطى لتونس في عام 2000 وبلغ حوالي 70% من السكان (مرتفعاً إرتفاعاً طفيفاً عماّ كان عليه في عام 1995).

بينما سُجّل أعلى حجم لها في مصر في عام 2005 وبلغ حوالي 85% من السكان (وهو ما يكاد يُساوي نفس الحجم الذي سُجّل في عام 2000). وباستخدام الوزن السكاني لدول العينة لعام 2005 ، فإنه يمكن التأكد من أن حجم الطبقة الوسطى في منتصف العقد الأول من هذا القرن قد بلغ حوالي 79% ، وهو نفس الحجم الذي كان سائداً في منتصف تسعينات القرن الماضي. ويلاحظ في صدد ثبات حجم الطبقة الوسطى، وحسب ما يوضح ذلك مقارنة نتائج الجدولين رقمي (4) و (5) ، أن حجم الطبقة الوسطى قد سجّل انخفاضاً في ما بين الفترات الزمنية في كل من الأردن (بحوالي 2.5 نقاط مئوية) واليمن (بحوالي 5 نقاط مئوية)، في ما سجّل ارتفاعاً في بقية دول العينة يقل عن نقطتين مئويتين .

خامساً: مستوى معيشة الطبقة الوسطى

بعد أن تمّ التعرف على حجم الطبقة الوسطى في الدول العربية، وهي طبقة تُشكّل أغلبية السكان في كل دولة من دول العينة ومن ثم

توضح النتائج أن الطبقة الوسطى في الدول العربية كمجموعة تُشكل غالبية السكان بحجم نسبي قُدّر بنحو 79% من إجمالي السكان وذلك لمنتصف تسعينات القرن الماضي ومنتصف العقد الأول من القرن الحالي. ويعني ذلك أن الحجم النسبي للطبقة الوسطى في الدول العربية لم يتغير خلال العقد الماضي منذ منتصف التسعينات.

في المتوسط، فإنه يمكن التعرف على مدى ثراء هذه الطبقة مقارنةً بمتوسط الإنفاق في كل دولة: حيث يمكن القول بأن الطبقة الوسطى تتمتع بثراء كبير نسبياً إذا ما كان متوسط إنفاقها يفوق متوسط إنفاق المجتمع بهامش كبير نسبياً.

وحسب الملاحظات المنهجية في القسم الثاني، ومتطلبات المعلومات في القسم الثالث، فإنه ربما كان من المفيد استذكار المعلومات المطلوبة لحساب متوسط إنفاق الطبقة الوسطى وهي كما يلي:

- نسبة السكان الفقراء، ومؤشر فجوة الفقر، حسب خط الفقر التقليدي، وذلك للتمكن من حساب متوسط إنفاق الفقراء.
- نسبة السكان الفقراء، ومؤشر فجوة الفقر، حسب خط الفقر الأقصى، وذلك لحساب متوسط إنفاق الطبقة العُليا (أو الغنية).
- حجم تعداد الطبقة الوسطى الذي تمّ حسابه في الجدولين (4) و (5).
- متوسط الإنفاق في المجتمع.

على الرغم من محدودية عينة الدول العربية المستخدمة في التحليل، فإنَّ النتائج الحالية لا توفّر سنداً تطبيقياً للانطباع السائد حول ضمور حجم الطبقة الوسطى في الدول العربية وحول انخفاض مستويات معيشتها مع الزمن.

يورد الجدول رقم (6) نتائج حسابات متوسط إنفاق الطبقة الوسطى ومؤشر ثرائها (بمعنى متوسط إنفاق الطبقة الوسطى كنسبة من متوسط الإنفاق في المجتمع) وذلك لفترة منتصف تسعينات القرن الماضي.

جدول رقم (6): متوسط إنفاق الطبقة الوسطى العربية في تسعينات القرن الماضي

البيان	الأردن (1997)	تونس (1995)	مصر (2000)	المغرب (1999)	اليمن (1998)
متوسط الإنفاق للفرد بالشهر (دولار)	152	154	112	130	90
المؤشر التقليدي لفجوة الفقراء: (%)	3.7	7.85	2.36	6.57	6.10
متوسط إنفاق الفقراء (دولار/فرد/شهر)	55	48	47	45	35
مؤشر فجوة الفقر للحدّ الأقصى: (%)	63.98	63.60	72.84	68.64	76.92
متوسط إنفاق الأغنياء (دولار/فرد/شهر)	675	604	848	615	416
متوسط إنفاق الطبقة الوسطى (دولار/فرد/شهر)	147	156	111	136	112
مؤشر ثراء الطبقة الوسطى	0.97	1.01	0.98	1.05	1.24
الوزن السكاني لعام 1995 (%)	3.9	8.1	50.4	23.7	13.9

ويتضح من نتائج الجدول أن متوسط إنفاق الطبقة الوسطى قد تفاوت في ما بين دول العينة من أدنى مستوى له بلغ 111 دولار للفرد في الشهر سُجّل لمصر في عام 2000 إلى أعلى مستوى له بلغ 156 دولار للفرد في الشهر سُجّل لتونس في عام 1995. وتوضح نتائج الجدول أن متوسط إنفاق الطبقة الوسطى قد فاق متوسط إنفاق المجتمع في ثلاث دول عربية، بينما كان أقل في دولتين هي الأردن ومصر، إلاّ أن قيم مؤشر ثراء الطبقة الوسطى لا تختلف عن الواحد الصحيح بطريقة ملحوظة إلاّ في حالة اليمن. وباستخدام الوزن السكاني لعام 1995، فإنه يمكن التأكد من أن مؤشر ثراء الطبقة الوسطى في الدول العربية كمجموعة قد بلغ حوالي 1.04، مما يعني أن متوسط إنفاق الطبقة الوسطى لا يختلف بطريقة ملحوظة عن متوسط الإنفاق.

يورد الجدول رقم (7) نتائج حسابات متوسط إنفاق الطبقة الوسطى ومؤشر ثرائها، وذلك لفترة النصف الأول من القرن الحالي .

يتضح من نتائج الجدول أدناه أن متوسط إنفاق الطبقة الوسطى قد تفاوت في ما بين دول العينة خلال منتصف العقد الأول من القرن الحالي من أدنى مستوى له بلغ 94 دولار للفرد في الشهر سُجل لليمن في عام 2005 إلى أعلى مستوى له بلغ 178 دولار للفرد في الشهر سُجل للأردن في عام 2006. وتوضح نتائج الجدول أن متوسط إنفاق الطبقة الوسطى قد فاق متوسط الإنفاق في المجتمع في دولة واحدة هي اليمن

جدول رقم (7): متوسط إنفاق الطبقة الوسطى العربية في العقد الأول من القرن الحالي

البيان	الأردن (2006)	تونس (2000)	مصر (2005)	المغرب (2007)	اليمن (2005)
متوسط الإنفاق للفرد بالشهر (دولار)	210	182	113	161	84
المؤشر التقليدي لفجوة الفقراء (%)	3.08	6.19	2.38	5.41	7.41
متوسط إنفاق الفقراء (دولار/فرد/شهر)	70	56	46	54	34
مؤشر فجوة الفقر للحدّ الأقصى	52.76	58.14	72.56	63.23	79.53
متوسط إنفاق الأغنياء (دولار/فرد/شهر)	685	640	849	747	846
متوسط إنفاق الطبقة الوسطى (دولار/فرد/شهر)	178	172	112	154	94
مؤشر ثراء الطبقة الوسطى	0.85	0.95	0.99	0.96	1.12
الوزن السكاني لعام 2005 (%)	4.0	7.2	50.5	27.5	15.8

لعام 2005، بينما كان أقل من الواحد في الأربع دول المتبقية، حيث كان الفرق ملحوظاً في الأردن بينما كان هامشياً في بقية الدول. وباستخدام الوزن السكاني لعام 2005، يمكن التأكد من أن مؤشر ثراء الطبقة الوسطى في الدول العربية كمجموعة قد بلغ حوالي 1.04، وهي نفس قيمته في منتصف تسعينات القرن الماضي.

تُساعد هذه النتائج على استكشاف السؤال حول ما حدث لمستوى معيشة الطبقة الوسطى مع

مرور الزمن وذلك لكل دولة على حدة. ويمكن التأكد من أن متوسط إنفاق الفرد في الطبقة الوسطى قد سجّل معدّلاً سنوياً للنمو مرتفعاً نسبياً في كل من الأردن (بمعدّل نمو سنوي بلغ حوالي 2.2 في المائة)، وتونس (حوالي 2 في المائة سنوياً)، والمغرب (حوالي 1.6 في المائة سنوياً)، بينما كان معدل النمو منخفضاً في مصر (حوالي 0.2 في المائة سنوياً). هذا وقد انخفض متوسط إنفاق الفرد في الطبقة الوسطى في اليمن بطريقة ملحوظة، حيث سجّل معدلاً للانخفاض السنوي بلغ 2.5 في المائة.

سادساً: ملاحظات ختامية

يمكن تلخيص أهم نتائج هذه الورقة في ما يلي:

- أن الطبقة الوسطى في الدول العربية كمجموعة تشكل أغلبية السكان، بمتوسط حجم بلغ حوالي 79%، وهو حجم ظل ثابتاً منذ منتصف تسعينات القرن الماضي.
- أن مستوى ثراء الطبقة الوسطى في الدول العربية كمجموعة قد ظل ثابتاً منذ منتصف تسعينات القرن، وذلك بدلالة مؤشر ثراء الطبقة الوسطى الذي بلغ حوالي 1.04، الأمر الذي يعني أن الطبقة الوسطى لا تتمتع بثراء معقول وأن متوسط إنفاقها لا يختلف عن متوسط الإنفاق في المجتمع بطريقة ملحوظة.

وبعد، يمكن استخدام هذه النتائج للإجابة الأولية على التساؤل المطروح في المجال العام، حول ما حدث للطبقة الوسطى في الدول العربية، بملاحظة أنه خلال الفترة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي وحتى منتصف العقد الأول من القرن الحالي ظل الحجم النسبي للطبقة الوسطى ثابتاً وشكّل أغلبية السكان، مما يعني أن هذه الطبقة لم تعان من ضمور مع الزمن. بالإضافة إلى ذلك، فقد ظلّت الطبقة الوسطى تتمتع بمستوى للمعيشة لا يختلف بطريقة ملحوظة عن متوسط مستوى المعيشة في الدول العربية كمجموعة.

إستناداً على المنهجية الموضحة في هذا العدد، ومتى ما توفرت المعلومات التفصيلية لكل دولة، فإنه يمكن التعمق في دراسة أحوال وخصائص الطبقة الوسطى في الدول العربية من مستويات تعليمها، وقطاعات توظيفها، ومعدّلات مشاركتها في سوق العمل.

توضح النتائج أن مؤشر ثراء الطبقة الوسطى للدول العربية كمجموعة لم يتغير مع الزمن وأن متوسط إنفاق هذه الطبقة قد فاق متوسط إنفاق المجتمع بحوالي أربع نقاط مئوية فقط.

المراجع العربية

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، (2007)، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت.

أمارتيا سن، (1999)، التنمية حرية : مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر؛ عالم المعرفة، الكويت. ترجمة شوقي جلال والتي صدرت عام 2004.

علي عبد القادر علي، (2006)، "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية"، عدد رقم (19)، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

علي عبد القادر علي، (2000)، "مراجعة كتاب : ثروة وفقر الأمم: لماذا البعض بهذا الثراء والبعض الآخر بهذا الفقر؟"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص 87-101، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

المراجع الانجليزية

Acemoglu, D., and J. Robinson, (2006), Economic Origins of Dictatorship and Democracy; Cambridge University Press, Cambridge.

Birdsall, N. (2010), "The (Indispensable) Middle Class in Developing Countries; or, the Rich and the Rest, Not the Poor and the Rest", CGDEV, Working Paper No. 207, www.cgdev.org.

Landes, D., (1998), "The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some Are So Poor?", ww.norton, New York.

Ravallion, M., (2009), "The Developing World's Bulging (but Vulnerable) Middle Class"; WPS4816, www.worldbank.org.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
ادارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الإصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الاتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الامام	الثاني الإربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الإربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الاربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الاربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الإربعون
ادوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الإربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الاربعون
الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. احمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والاداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الاهداف الإنمائية للالفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الاسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. احمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. احمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الاسهم العربية	د.إبراهيم اونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون

الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون
فعالية أسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم إونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الاسرج	التسعون
البنية الجزئية لاسواق الاوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. احمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الاوراق المالية	د. إبراهيم اونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد ابو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الاطر الرقابية لاسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم اونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. احمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	**د. علي عبدالقادر علي**	**المائة وثلاثة**
العدد المقبل		
كفاءة البنوك العربية	**د. وليد عبدمولاه**	**المائة وأربعة**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm





المعهــد العربـي للتخطيـط بالكويــت

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935

E-mail : api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org